

# the Milan Charter

Arabic Version

”لحماية مستقبل كوكب الأرض وحق أجيال المستقبل في كل مكان في حياة صحية واثقة. هذا هو التحدي الإنمائي الكبير للقرن الحادي والعشرين. وإذا كان خيارنا هو توسيع الحريات أمام أجيال الحاضر والمستقبل فلا بد من أن نفهم الترابط بين الاستدامة البيئية والإنصاف“

تقرير التنمية البشرية 2011

نحن، مواطني هذا الكوكب، نساء ورجالاً، نقرّ هذه الوثيقة المعنونة ميثاق ميلانو. وبذلك فنحن نقطع على أنفسنا التزامات واضحة تتعلق بالحق في الغذاء، الذي نعتقد أنه يجب اعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان.

ونحن نعتقد أن عدم إمكانية الحصول على ما يكفي من الغذاء الآمن والمغذي والمياه النظيفة والطاقة هو انتهاك لكرامة الإنسان.

ونرى أن عملنا الجماعي كمواطنين، جنباً إلى جنب مع جمعيات المجتمع المدني والأعمال التجارية والمؤسسات المحلية والوطنية والدولية، هو الأمر الوحيد الذي سيسمح لنا بالتغلب على التحديات الكبيرة المتعلقة بالغذاء: محاربة نقص التغذية وسوء التغذية، وتعزيز المساواة في الحصول على الموارد الطبيعية، وضمان الإدارة المستدامة لعمليات الإنتاج.

ومن خلال توقيعنا لميثاق ميلانو:

- فإننا نؤكد على مسؤولية الجيل الحالي لاتخاذ الإجراءات وتنفيذ الممارسات والخيارات، التي تضمن أيضاً الحق في الغذاء للأجيال القادمة؛
- ونحن نلزم أنفسنا بالدعوة إلى قرارات سياسية ستمكن من تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في ضمان المساواة في الحصول على الغذاء للجميع.

وإننا نعتقد ما يلي :

- أن لكل فرد الحق في الحصول على كمية كافية من الغذاء الآمن والصحي والمغذي لتلبية احتياجاته التغذوية الخاصة طوال حياته ، وللسماح له بعيش حياة نشطة؛
- أن للغذاء قيمة اجتماعية وثقافية عالية وينبغي ألا يستخدم كأداة للضغط السياسي والاقتصادي؛
- أنه يجب إدارة موارد الكوكب بعقلانية وكفاءة وإنصاف ، حتى لا يتم الإفراط في استغلالها أو استخدامها لصالح البعض وبما يضر بمصلحة البعض الآخر؛
- أن الحصول على مصادر الطاقة النظيفة هو حق لجميع الأجيال الحاضرة والمقبلة على حدٍ سواء؛
- أنه يجب تنظيم الاستثمار في الموارد الطبيعية لضمان وتحقيق استمرارية الحصول عليها لصالح المجتمعات المحلية ، وكذلك الوصول إلى استخدامها بشكل مستدام؛
- أن الإدارة السليمة للموارد المائية ، أي الإدارة التي تأخذ في الاعتبار العلاقة بين المياه والغذاء والطاقة ، هي أمر أساسي لضمان الحق في الغذاء لكل فرد؛
- أن الزراعة أمر أساسي ليس فقط بالنسبة إلى إنتاج المواد الغذائية ، ولكن أيضا لأغراض تصميم المناظر الطبيعية وحماية البيئة والأراضي والحفاظ على التنوع البيولوجي.

ونحن نعتبر أنه من غير المقبول

- أن يكون هناك عدم مساواة لا مبرر له في الإمكانيات والقدرات والفرص المتوفرة للأفراد والشعوب؛
- ألا يكون هناك اعتراف عالمي حتى الآن بدور المرأة الأساسي، وخاصة فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي والتغذية؛
- أن هناك 800 مليون شخص تقريباً يعانون من الجوع المزمن، وأكثر من ملياري شخص يعانون من سوء التغذية أو من نقص في الفيتامينات والمعادن؛ وهناك ما يقارب ملياري شخص يعانون من زيادة الوزن أو من السمنة؛ و160 مليون طفل يعانون من سوء التغذية وتوقف النمو.
- أن كل عام، يتم هدر 1.3 مليار طن من الأغذية المنتجة للاستهلاك البشري، أو أنه يفقد في سلسلة التوريد الغذائي؛
- أن أكثر من 5 ملايين هكتار من الغابات تختفي سنوياً، مما يخلف أضراراً جسيمة على التنوع البيولوجي والمجتمعات المحلية، وتأثيرات خطيرة على المناخ؛
- أن الموارد البحرية تستغل بشكل مفرط: أكثر من 30 في المائة مما يتم صيده للتجارة يُستغل بما يتجاوز أي قدرة على التجدد؛
- أن الموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي، يتم استخدامها دون اعتبار لاحتياجات وتطلعات المجتمعات المحلية؛
- أن فقر الطاقة مستمر، بالتحديد في شكل نقص أو عدم كفاية في الحصول على خدمات الطاقة الفعالة ومرافق طبخ تكون في المتناول ولا تلوث أو تضرّ بصحة الأشخاص؛

ونحن ندرك :

- أن أحد أكبر التحديات الذي تواجهه البشرية هو إطعام سكان العالم الذين يتزايد عددهم باستمرار من دون الإضرار بالبيئة، وذلك للحفاظ على الموارد للأجيال القادمة؛
- أن الغذاء يؤدي دوراً هاماً في تحديد هوية كل فرد وهو عنصر ثقافي يميز الأراضي وسكانها ويعطيها قيمتها؛
- أنه من الممكن العمل على تحسين ظروف الحصول على الغذاء الصحي الكافي في المناطق الحضرية، من خلال عمليات شاملة وتشاركية تستفيد من التكنولوجيات الجديدة؛
- أن التعليم الغذائي الصحيح منذ مرحلة الطفولة هو أمر حاسم لاتباع أسلوب حياة صحي ولنوعية حياة أفضل؛
- أن المعرفة والتجربة العملية في طرق الإنتاج التقليدية والمتقدمة، هي أمر بالغ الأهمية بالنسبة لكفاءة النظم الزراعية، ابتداءً من المزارع الأسرية ووصولاً إلى المزارع الصناعية؛
- أن المزارعين ومربي الماشية وصيادي الأسماك يقومون كلهم بدور حاسم في التغذية البشرية؛ وإن لديهم حقوقاً وواجبات متساوية في عملهم، سواء كانوا من المشاريع الصغيرة أو الشركات الكبيرة؛
- أننا جميعاً مترابطون ومسؤولون جميعاً، كقيمين على كوكب الأرض، عن حماية الأراضي وقيمتها البيئية
- أن للبحار دوراً أساسياً في ضمان توازن الكوكب، وتتطلب بالتالي أن تحكمها سياسات تتعدى الحدود الوطنية؛ وأن وجود نظام بيئي بحري صحي متكامل هو أمر أساسي للرفاه الجماعي، لأسباب كثيرة ليس أقلها أن مصايد الأسماك توفر فرص عمل لملايين الأشخاص، وأن الأسماك توفر المصدر الوحيد للمغذيات العالية الجودة بالنسبة للعديد من الأشخاص؛
- أن البحث العلمي هو أداة حاسمة لتطوير ودمج الابتكار والتقاليد: فتطبيقه له قيمة كبيرة بالنسبة إلى التقدم في الوقت الذي يتم فيه احترام التنوع البيولوجي للكوكب والبيئة؛
- أن أية استراتيجية مستدامة لمواجهة التحديات الغذائية المستقبلية يجب أن تتبع نهجاً منظماً يولي اهتماماً كبيراً للمشاكل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية ويشرك جميع الجهات الفاعلة الاجتماعية والمؤسسية.

وإذ نعرف أننا مسؤولون عن ترك عالم أكثر صحة وعدالة واستدامة للأجيال القادمة، فإننا كمواطنين نلتزم بما يلي :

- الاهتمام بنوع الغذاء الذي نأكله ومعرفته، من خلال الاستعلام عن مكوناته ومصدرها، وحول كيف وأين تم إنتاجه، لنتمكن من اتخاذ خيارات مسؤولة؛

- عدم استهلاك كمية غذاء تفوق ما هو ضروري لتلبية احتياجاتنا، وضمان استهلاك الغذاء قبل أن يفسد، والتبرع بأي غذاء زائد والمحافظة عليه حتى لا يفسد؛
- تجنب هدر المياه في جميع الأنشطة اليومية المنزلية والإنتاجية؛
- فهم وحماية البيئة من خلال السلوك الرشيد والممارسات المسؤولة، مثل إعادة التدوير وتجديد السلع الاستهلاكية وإعادة استخدامها؛
- تعزيز التعليم الغذائي والبيئي في الأسرة، لضمان التربية المسؤولة للأجيال الجديدة؛
- القيام بدور نشط في بناء عالم مستدام، بما في ذلك من خلال حلول مبتكرة، نتيجة لعملنا وإبداعنا ومهاراتنا؛

وكأعضاء في المجتمع المدني، نلتزم بالتالي:

- إيصال أصواتنا إلى جميع مستويات صنع القرار، بهدف تحديد المشاريع من أجل مستقبل أكثر عدلاً واستدامة؛
- تمثيل هيئات المجتمع المدني في المناقشات والعمليات التي تحدد السياسة العامة؛
- تعزيز وتكملة الشبكة الدولية للمشاريع والإجراءات والمبادرات التي تشكل مورداً جماعياً هاماً؛
- تحديد القضايا الحاسمة في التشريعات التي تنظم التبرع بالمواد الغذائية غير المباعة، والإبلاغ عنها، حتى نتمكن من الالتزام بنشاط بجمع الفائض وإعادة توزيعه؛
- تعزيز الأدوات التي تحمي دخل المزارعين ومربي الثروة الحيوانية وصيادي الأسماك وتدعمه، وتعزيز الآليات التنظيمية والتعاونية، بما في ذلك منظمات صغار المنتجين؛
- إعطاء قيمة لصغار المنتجين كمشاركين في شكل متقدم من التنمية، وتعزيز العلاقات المباشرة بين المنتجين والمستهلكين وأراضي المنشأ.

وكمؤسسات تجارية، نلتزم بما يلي:

- تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية والاتفاقيات الدولية التي تشجع أشكال العمل التي تساهم في تحقيق الذات للموظفين من الرجال والنساء على حد سواء؛
- الاستثمار في البحوث مع تعزيز تقاسم أوسع نطاقا للنتائج، وتطويره من أجل المصلحة العامة من دون التمييز بين القطاعين العام والخاص؛
- تعزيز التنوع في الإنتاج الزراعي وتربية الثروة الحيوانية بما يضمن حماية التنوع البيولوجي والرفق بالحيوان؛
- تحسين الإنتاج والصون والخدمات اللوجستية، لتجنب (أو القضاء على) التلوث والتقليل من الهدر، بما في ذلك هدر المياه، في جميع مراحل السلسلة الإنتاجية؛
- إنتاج وتسويق غذاء صحي وآمن، وإعلام المستهلكين بشأن المحتوى الغذائي، والأثر البيئي والآثار الاجتماعية للمنتجات؛
- تعزيز تقنيات التعبئة والتغليف المناسبة، بهدف الحدّ من الهدر وتسهيل التخلص من المواد المستخدمة وإعادة تدويرها؛
- تعزيز الابتكارات التي توفر معلومات للمستهلكين بشأن تواريخ الاستهلاك التي تتوافق مع طبيعة الأغذية ونوعيتها ووسائل حفظها؛
- الاعتراف بالمساهمة الإيجابية للتعاون والاتفاقات الهيكلية في القطاع، لاسيما بين المزارعين والمنتجين والموزعين، وذلك بهدف وضع توقعات أكثر دقة عن الطلب؛
- المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال استخدام عمليات ومنتجات وخدمات مبتكرة، واعتماد مدونات المسؤولية الاجتماعية وممارستها.

ولذا فنحن، مواطني هذا الكوكب، نساء ورجالا، بتوقيعنا لميثاق ميلانو هذا، نحث بقوة الحكومات والمؤسسات والمنظمات الدولية على الالتزام بما يلي:

- اعتماد قواعد تضمن الحق في الغذاء والسيادة الغذائية وجعلها قواعد فعالة؛
- تعزيز التشريعات التي تعزز الإشراف على الأراضي الزراعية، وذلك لتنظيم الاستثمارات في الموارد الطبيعية، وبالتالي حماية المجتمعات المحلية؛
- تعزيز موضوع التغذية في المحافل الحكومية الدولية، وضمان التنفيذ الفعال والملموس للالتزامات على المستوى الوطني، وكذلك التنسيق بين المنظمات الدولية المتخصصة؛

- وضع نظام للتجارة الدولية المفتوحة يقوم على أساس قواعد مشتركة غير تمييزية، ويمكنها إزالة الاختلالات التي تحد من توافر الغذاء، وبالتالي تهيئة الظروف لتحسين الأمن الغذائي العالمي؛
- اعتبار الغذاء إرثاً ثقافياً، وبصفته تلك، الدفاع عنه من التقليد والاحتياط، وحمايته من الممارسات التجارية الخادعة وغير اللائقة، وتسليط الضوء على قيمة أصله وأصالته، من خلال عمليات تنظيمية شفافة؛
- صياغة وتنفيذ قواعد ونظم قانونية تتعلق بسلامة الأغذية والبيئة تكون سهلة الفهم والتطبيق؛
- مكافحة عمالة الأطفال والعمالة غير المنظمة في قطاع الأغذية الزراعية؛
- العمل على إنشاء هيكل يتعدى الحدود القطرية ويجمع بين أنشطة المعلومات ودراسات الأعمال الإجرامية التي تتعلق بقطاع الأغذية الزراعية، ويعزز التعاون في مجال مكافحة الممارسات الإجرامية؛
- تحديد أفضل الممارسات في مجال السياسة العامة ومساعدات التنمية التي تتماشى مع المتطلبات المحلية، بدلا من تلك المصممة لحالات الطوارئ، والتي تسعى إلى تعزيز تطوير النظم الغذائية المستدامة؛
- الترويج لاتفاق دولي لاستراتيجيات الغذاء في المناطق الحضرية والريفية من أجل الحصول على الغذاء الصحي والمغذي، يشمل مناطق الكوكب الحضرية والريفية على حدٍ سواء؛
- زيادة الموارد المخصصة للبحوث ونشر نتائجها، والتدريب والاتصالات؛
- إدخال أو تعزيز برامج التغذية والتربية البدنية والبيئية في المدارس وخدمات تقديم الطعام في المدارس، كأدوات للصحة والوقاية، وتسليط الضوء على قيمة المعرفة وتبادل الثقافات الغذائية المختلفة، بدءاً من المنتجات المحلية والعضوية النموذجية؛
- وضع تدابير وسياسات في إطار الخدمات الصحية الوطنية تعزز اتباع نظم غذائية صحية ومستدامة وتقلل من التغذية غير المتوازنة، مع إيلاء اهتمام خاص بالأشخاص ذوي الاحتياجات الغذائية الخاصة والذين يحتاجون إلى التروية المناسبة والنظافة، خاصة كبار السن والنساء الحوامل والرضع والأطفال والمرضى؛
- تعزيز المساواة في الحصول على الغذاء والأراضي والقروض والتدريب والطاقة والتكنولوجيا، وخاصةً بالنسبة إلى النساء وصغار المنتجين والفئات الاجتماعية المحرومة؛
- إنشاء أدوات دعم لأضعف القطاعات من السكان، بما في ذلك التنسيق بين الجهات الفاعلة التي تعمل على جمع وتنظيم التوزيع المجاني للفائض من الغذاء؛
- إدراج مشكلة المهدر والفاقد من الأغذية والمياه على جدول الأعمال الدولي والوطني من خلال الاستثمار العام والخاص في نظم إنتاج أكثر فعالية؛



- تسليط الضوء على قيمة التنوع البيولوجي على المستوى المحلي والعالمي، وذلك باستخدام الاستراتيجيات التي تشمل مؤشرات تشهد على قيمتها البيولوجية وكذلك الاقتصادية؛
- النظر في الصلة بين الطاقة والمياه والهواء والغذاء بطريقة شاملة وديناميكية، مع إبراز العلاقة الأساسية بين هذه الموارد، وذلك للتمكن من إدارتها وفقاً لنهج استراتيجي طويل المدى يمكنه مكافحة تغير المناخ.

وبما أننا نؤمن بإمكانية التوصل إلى عالمٍ خالٍ من الجوع ونعتبر هذه مسألة تتعلق بكرامة الإنسان، فإننا نلتزم، في هذه السنة الأوروبية للتنمية وبمناسبة معرض إكسبو ميلانو لعام 2015، باعتماد المبادئ والممارسات الواردة في ميثاق ميلانو هذا، وذلك تمثيلاً مع الاستراتيجية التي وضعتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للقضاء على مشكلة الجوع بحلول عام 2030. وبتوقيعنا لميثاق ميلانو هذا، فإننا نعلن عن دعمنا للموسم والفعال للأهداف الإنمائية المستدامة التي تروج لها الأمم المتحدة.

إن مسؤولية مستقبل عادل ومستدام هي أيضاً مسؤوليتنا نحن.

التوقيع